المحاضرة الأولى: ظروف وأوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية 1881 :

عرفت تونس أوضاعا متردية قبل الحماية الفرنسية، استغرقت الفترة الممتدة مابين 1815-1881،وهو ما عرف في بعض الكتابات بالقرن العصيب[1]، وشملت هذه الأوضاع مجالات مختلفة كان لها تأثير متبادل نذكر منها:

أولا-الأوضاع السياسية :(الأزمة السياسية): يمكن إجمالها فيما يلي:

-تراجع سلطة البايات بعد وفاة حمودة باشا (سبتمبر 1814)ومعها مؤسسات الحكم،حيث اقترنت هذه الفترة المعاصرة بتغير السياق السياسي الداخلي والدولي واتجاهه نحو الأسوأ، واضطراب الأحوال السياسية نتيجة الممارسات السياسية المتمردة والخاطئة التي انتهجها جلّ البايات في تعميق الأزمة العامة في الفترة الممتدة مابين 1814 إلى 1837 فقد انتشرت خلالها الدسائس والصراعات داخل البيت الحاكم وتنازع الطامعون السلطة وأفضى الأمر إلى مقتل عثمان باي وابنيه في داره يوم 21 ديسمبر 1814 بتدبير من ابن عمه بعد ثلاثة أشهر من توليه الحكم، وتقلّد بعده محمود باي 1814 – 1824، ثم خلفه ابنه حسين سنة 1824، وكذا في عهد مصطفى باي الحكم (1835-1837) وخليفته أحمد باي الذي تولى العرش سنة 1837 وسيطرة مملوكه مصطفى خزندار على الدولة واستمراره في تغليب مصلحته الخاصة، ولم يكن للبايات الذين تعاقبوا على الحكم خلال هذه الفترة من أثر سوى الشروع في تنظيم الجيش، فقد كانوا يفتقرون إلى الحد الأدنى من الكفاءة السياسية فمنهم من كان طاعنا في السن، ومنهم من كان أميّا لا يفقه في السياسة شيئا وهذا ما كان له الأثر الكبير في تراجع السلطة الحاكمة.

-اشتداد الجفاء بين البايليك والرعية في عهد محمد باي (1855- 1859)،ومحمد الصادق باي[2] سنة 1859 الذي أهمل شؤون الحكم واستسلم للوزير الأكبر مصطفى خزندار،هذا الجفاء كان بسبب زيادة الضرائب والقيام بجمعها بالقوة عن طريق المحلة، وكثيرا ما كانت تتحدّى القبائل المحلّة، وقد ترتب عن هذا الجفاء قيام ثورات عديدة واصطدامات كبيرة بين المحلة وعروش الجبل سنة1867، ومعركة بين المحلة وقبائل بني يزيد في الجنوب سنة 1869[3].

---

[1] .محمد الهادي الشريف، صفحات من تاريخ تونس،من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش – محمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3 ، تونس، 1993 ص 96.

[2] .محمد الصادق بن الحسين بن محمود باي ولد في 7 فيفري من سنة 1813 ورث الحكم عن أخيه بشكل طبيعي في 23 ديسمبر 1859،وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس،عرف بالمشير الثالث دام حكمة 22 سنة تميز بضعف شخصيته وكان محبا للترف، للتفاصيل أنظر عنه: الشيباني بن بلغيث ، الجيش التونسي في عهد الصادق باي 1859-1882،تقديم: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان تونس، 1995،ص 65.

[3] . المرجع نفسه،ص 183.

-تراجع مكانة تونس أمام التهديدات الأوروبية بعد مؤتمر اكس لاشابيل 1819،والتزامها بمجموعة من التعهدات للإنجليز بإلغاء الإتاوات واسترقاق المسيحيين،واستمرار سياسة المهادنة في عهد الباي حسين (1824- 1835) الذي وقع معاهدة 08 أوت 1830مع فرنسا والتي تنص على نبذ وسائل القرصنة وحماية السفن الأوربية في السواحل التونسية -وإلغاء استرقاق المسيحيين وتعويض أملاكهم بعد تحريرهم،وحق الدول الأوروبية في إنشاء قنصليات بأي مكان بتونس هكذا تمكن التجار الأوربيون من القضاء نهائيا على احتكار البايليك للفائض الفلاحي،مما ساهم في توغل الرأسمالية التجارية الأوربية وهو ما عبر عنه ابن أبي الضياف بقوله:"استولى الإفرنج على أكثر منافع المملكة"[1].

ثانيا- الأوضاع الاقتصادية: تمثلت فيما يلي:

-تراجع المصادر المالية للأيالة،بتعطل الموارد الخارجية من جهاد بحري إضافة إلى الإنتاج الداخلي، مما جعل الدولة تتوجه نحو الداخل بتعميم المواد الجبائية ومضاعفاتها على الرعية،حيث كانت الجباية في سنة 1881 ثقيلة جدا،فشملت الأشخاص والمنتوجات الفلاحية والبضائع التجارية واختلف تقسيمها بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة، كما اشتدّ عنف السلطة في جمعها وتضاعفت خمس مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على الأهالي[2]،وقد شملت المجبى[3]،العشر،القانون،المحصولات، إضافة إلى ارتفاع الموارد الجبائية الخارجية، ورخص التصدير المعروفة بـ (التسكرة)[4]، وكانت أغلب الضرائب لاتخدم مصالح البلاد ومداخيلها موجهة لتسديد الديون، وكان الضغط الجبائي يصل إلى حد الإستنزاف حتى في أكثر السنوات عُسرا مما أدى إلى تذمر السكان وتمردهم ضد السلطة الحاكمة.

-التنافس الإقتصادي بين الدول الكبرى على تونس بريطانيا وفرنسا وايطاليا،واشتداد الصراع للإستئثار بمشاريع البنية التحتية وتقديم القروض المالية ما بين 1860 -1881، ومنها نجاح بريطانيا في الحصول على إمتياز خط

---

[1].أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج5،تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ،الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1999، ص219.

[2].خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005،ص 12؛عن الضرائب المفروضة على التونسيين راجع: عبد الحميد هنية ، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، أوتار تبر الزمان، ط2، تونس،2016،ص 221 وما بعدها .

[3].**المجبى**: هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856،يؤديها خاصة الذكور البالغين باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس والجنود المنتدبين والقدامى والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي وقد أثارت نقمة السكان باعتبارها ضريبة لا تفرض في الدول الاسلامية عادة إلى على الكفار وتم مضاعفتها سنة 1863 من 36 إلى 72 ريال . **العشر**: أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة وجهة تونس وقد أشرفت الرابطة على جمع هذه الضريبة –**القانون**:هو أداء خاص بأشجار الزياتون والنخيل ويؤخذ نقدا على كل شجرة في الساحل والجريد، أما في الوطن القبلي وضواحي مدينة تونس فقد أخذ شكل أداء على المحصول.**المحصولات**: هي أداءات محلية تضم المكوس على اختلاف أنواعها والخروبة على الكراء وتفرض على المنتوجات الفلاحية وتربية الماشية والصناعة التقليدية (الحبوب الصوف الجلود والصابون والشاشية): علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس،تعريب عمر بن ضو،حليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر،تونس، 1986، ص 12.

[4].التسكرة :أمر سراح زيت الزيتون يباع للمصدر قبل الإتاج بأقل من المال المعين ، وهناك أيضا السَّلم :أي بيع الدولة زيت الزيتون للتجار الأوروبيين قبل الإنتاج، انظر: المحجوبي، المرجع السابق،ص 12.

حديدي يربط بين تونس وحلق الوادي، وحصول شركة فرنسية على مشروع شبكة تلغرافية تربط بين تونس والجزائر في حوالي سنة 1874[1]،وحصول فرنسا أيضا على امتياز خط حديدي بجهة مجردة لفائدة شركة الباتينيول وبدورها حولتها إلى شركة السكك الحديدية "بون قالمة " وتمّ مدّ 100 كلم من الخط الحديدي فى افريل 1879، إلا أن الربط مع الشبكة الحديدية الجزائرية لم يتم قبل 1881 [2]، كما تدخلت عن طريق قنصلها روسطان في عدد من المشاريع بإسهام المصارف الفرنسية،ومنها إحداث فرع الشركة المرسيلية للقرض التي كانت تقوم باقتناء العقارات والأراضي الزراعية والمضاربة وفازت بصفقة مصائد السمك ببنزرت وحلق الوادي،أمّا انجلترا فقد ارتبطت بمعاهدة مع تونس في سنة 1863 و 1875 التي نصّت على عدم منع استيراد أي بضاعة من بريطانيا خاما كانت أومصنوعة، كما وقّعت إيطاليا في سنة 1868 مع الباي، هذه المعاهدات التي كانت غير متكافئة والتي حصلت من خلالها الدول الأوروبية على امتيازات وتسهيلات أعفيت على إثرها البضائع الأوروبية من الرسوم الجمركية عزّزت الرغبة الإستعمارية لكل من فرنسا وإيطاليا في احتلال تون، وتزايد أطماع فرنسا في عهد جول فيري الذي كان حريصا على تركيز الحماية الفرنسية على تونس[3].

– اعتماد الإقتصاد التونسي على الفلاحة والتي كانت مداخيلها متذبذبة وغير منتظمة وتخضع للتقلبات المناخية، ونظام ملكية يقوم على نظام عرف بنظام الخماسة[4]،كما نجد أنّ الأراضي الخصبة كانت بين يدي أقلية من الملاّك من مقربي الباي أغلبهم من المماليك،ويعمل فيها عمال، كما وجد نظام الخماسة الذي يتم من خلاله استغلال الفئة الكادحة من السكان والذي يرجع تاريخ صدروه مابين سنتي 1874- 1875،وكان أغلب الإنتاج الزراعي موجها للإستهلاك الذاتي إلاّ ما تعلّق منها بالحبوب والزيوت التي شكلت جزءا كبيرا للتصدير، رغم ما كان يعرفه الإنتاج خلال القرن التاسع عشر من تذبذب في إنتاج الحبوب والزيوت التي كانت تشكل أكبر منتوج للتصدير،إضافة إلى ما كانت تمارسه القبائل المتنقلة من الرعي وتربية الأغنام في أراضيها والمناطق المتنقلة إليها، والمساهمة في اقتصاد البلاد عن طريق توفير الجلود والصوف التي تعتبر مواد أولية للصناعة [5].

---

[1] .وفوز شركة الباتنيول بامتياز تشييد ميناء تونس وإحداث فرع للشركة المرسيلية للقرض لإقتناء العقارات والأراضي الزراعية والمضاربة عليها وصيد السمك ببنزرت وحلق الوادي ، واقتناء جميع عقارات الوزير الأكبر خير الدين باشا بعد خروجه من تونس . أنظر:نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية 1814 – 2014، سلسلة البحوث المنشورات الجامعية بمنوبة، ط1، منوبة، تونس 2016.ص50.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ،ص 11.

[3] . الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص51.

[4] .هو عقد شغل فلاحي مدته سنة يربط بين فلاح كبير أو متوسط أوحتى صغير من جهة ومزارع فقير من جهة أخرى لا يملك سوى قوة عمله ، ولا ينتمي غالبا الى المنطقة التي يعمل فيها وقد عرف في تونس قوانين بينت صيغه وطبيعته ، للتفاصيل أنظر: الهادي التيمومي،مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع من 1861-1875، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس ، 1999، ص 89 وما بعدها

[5] . المحجوبي،انتصاب الحماية ،ص 18-19.

– قطاع صناعي حرفي يغلب عليه الطابع التقليدي، حيث كانت المدن تمثل مراكز اقتصادية في توفير الحاجيات اللازمة من آلات زراعية وأنسجة ومواد البناء، وبعض المواد الكمالية ،فقد عرفت مدينة تونس شكلا متطورا من الصناعة على أساس شبه رأسمالي تمثل في صناعة الشاشية حسب المواصفات العالمية التي كانت سائدة في أروبا[1].

–التجارة: كانت لتونس روابط تجارية عديدة مع محيطها الإفريقي والبلدان الأوروبية،وكانت التجارة البحرية نشاطا مربحا سيطر عليه رجال الأعمال الأجانب وخاصة تجار مرسيليا والتجار الإيطاليون ، كما عرفت تونس قبيل السيطرة الإستعمارية تراجع المبادلات التجارية وخسارة الميزان التجاري، حيث نقصت قيمة المنتجات التي كانت تصدّرها تونس من حبوب وزيوت وشاشية وغيرها،وارتفعت الواردات المتمثلة في المصنوعات والكماليات،وانتقلت التجارة التصدير إلى الأوروبيين من التجار المرسيليين والجنويين ومعهم فئة من اليهود مستفيدين من الإمتيازات القنصلية وسيطروا على مختلف المبادلات التجارية فاستغنوا وأقحموا الفئة الحاكمة والبايليك في التداين،وكانت التجارة الخارجية مع مرسيليا والموانئ الإيطالية ومالطة وإنجلترا وخاصة التجارة البحرية التي مثلت نشاطا مربحا للأجانب خاصة المواد الزراعية مثل الحبوب والزيوت والجلود وبعض المواد الخام،كما كانوا يقومون بدور الوسيط البحري بين الأيّالة ودول المشرق العربي، كما كان تجار قرنة يحتكرون جزءا من التجارة الخارجية التونسية مع إيطاليا[2].

–تعرّض تونس لنزيف نقدي،وانخفاض في العملة المحلية فقد عرف الريال التونسي تدهورا بنسبة الثلث في ديسمبر 1824،وصعوبات أصبحت تواجه الخزينة قبل 1830 بسبب الإصلاحات التي أشار إليها القناصل على الباي، والنفقات العسكرية الباهضة التي أثقلت كاهل الدولة واستنزفت موارد الخزينة، رغم محاولات الباي الصادق القيام بإصلاحات مالية في عهده من أول ميزانية للدولة في أكتوبر 1860 في محاولة منه لتحديد مجالات الصرف والقبض، لكن الوضع المالي لم يعرف استقرارا وازداد سوءا نتيجة لجوء الأيّالة إلى شراء مواد أوروبية وتوظيف مالي باهض أدّى إلى عجز الخزينة[3].

–لجوء الأيالة إلى الإستدانة من السوق العالمية بواسطة أرلنجي والوزير الأول مصطفى خزندار أكبر صانع للقروض التونسية بداية من 1862 بقرض داخلي التمويل بوساطة بلغت قيمته 28 مليون فرنك تم تخصيص 18%من أصل الدين للوسطاء،وتم رصد جزء من القرض لشراء أسلحة وسفن حربية قديمة بأسعار غالية، ولم يعد القرض على التونسيين بفوائد بقدر ماكان تأثيرها سلبيا بتدخل اليهود وغيرهم من سكان البلاد في العملية[4]، فقد تبارى أصحاب البنوك وغرماء الدولة التونسية والموظفون الفرنسيون والتونسيون المشاركون لهم في سرقاتهم،وسرعان ما لجأ

---

[1] . المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 35.

[2] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 35.

[3] .الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 97.

[4] . بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج5 ،ص 111؛يذكر الدقي أن هذا القرض كان في مارس سنة 1865 ، الدقي ، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 51.

مصطفى خزندرا إلى:قرض جديد خارجي التمويل سنة 1863 تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7 % والتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا، ولم يصل الخزينة من القرض سوى 5.6 مليون فرنك بعد خلاص قسط من الدَّين الداخلي وحصول السماسرة والوسطاء على مستحقاتهم، ومثَّل هذا القرض نموذجا من القروض المفلسة حيث كثرت الأحاديث في تونس وباريس أين كان يقيم أكثر أرباب الديون ومبعوثو مصطفى خزندار وغيرهم ممن ساهم في السعي للحصول على مداخيل الدولة التونسية[1]، وكان لهذه التطورات أثر على الوضع التونسي،حيث دخلت تونس سنة 1867 في مرحلة من الفوضى المالية،وتم وضع أموال تونس تحت وصاية اللجنة المالية العالمية التي تأسست سنة1869 تشترك في رئاستها فرنسا وتونس.وقسم عملها على هيئتين: – الهيئة التنفيذية للإشراف على تحصيل الإيرادات، ولجنة أخرى ينتخبها الدائنون للإشراف على نفقات الحكومة وحسن عملية سداد الدين، وتتألف لجنة المراقبة من ستة أعضاء موزعين بالتساوي بين الإنجليز والطليان والفرنسيين،أمّا اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين،وقد مثلت هذه اللجنة وزارة المالية من 1870 – 1884 تقوم بمراقبة موارد الدولة،ولايقوم الباي بإبرام أي اتفاقية قرض أو منح امتياز دون موافقتها [2].

ثالثا– الأوضاع الإجتماعية :كان للأوضاع السياسية والإقتصادية انعكاس كبير على الأوضاع الإجتماعية بتونس، ويمكن الاشارة على مميزات الوضع الإجتماعي والظروف المحيطة به:

– بخصوص عدد سكان تونس قدر في سنة 1860 بين مليون إلى مليون ومائتي ألف نسمة، بكثافة سكانية لا تتعدى 15 ن/كم^2، وتختلف من منطقة لأخرى، فهناك مناطق كثيفة السكان نسبيا ولكنها منعزلة وأماكن ينقص فيها عدد السكان خاصة في الأرياف والقرى.

–أما توزيع السكان فكان توزيعا غير منتظم بين الأرياف والمدن والمداشر،وقدر إجمالي سكان المدن ما بين 150 وما 170 ألف نسمة، ولكن باختلاف بين المدن،فتونس العاصمة احتضنت مابين بين 100 –120 ألف نسمة حيث يشكل النصارى والوافدون حوالي عشرين ألفا نسمة إلى 40 ألف نسمة،والمسلمون ما بين أهالي وجزائريين نحو تسعين ألفا[3]، وباقي المدن نجد القيروان بلغ عدد سكانها مابين 18 –20 ألف نسمة، وصفاقس 15 ألف نسمة، والمدن الساحلية كانت أكثر تمركزا للسكان مقارنة بالمدن القارية –الداخلية[4]، وشكل الأوربيون فئة لها مكانتها ضمن المجتمع التونسي بما تمتعت به من امتيازات رغم أنّها كانت من فئات غير متجانسة تسعى

[1] . عبد السلام، المرجع السابق ،ص 52؛ خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 12.

[2] . علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية،ص 10.

[3] .محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، م1، ترجمة: محمد بيرم الخامس، تحقيق: على بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999،ص 347

[4]. الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص31.

للحصول على الربح والثروة بمساعدة وتدعيم القناصل في محاكماتهم وإعفائهم من الضرائب ومن أكثر الفئات مكانة اجتماعية نذكر:

–اليهود: كان اليهود من أبرز الشرائح الإجتماعية في تونس فإضافة إلى اليهود التونسيين، فقد وفدت فئات على تونس في نصف القرن 19، من مدينة قرنة بإيطاليا، ولعبوا دورا هاما في دواوين الدولة والوزارات فقد وصلوا سنة 1860 إلى حوالي 20 ألف نسمة،منهم ألف نسمة من الفرنسيين يقطنون في العاصمة، وكان منهم الأطباء والصيادلة والصيارفة والوسطاء والمترجمين وأصحاب المهن المالية وازداد ثراؤهم في ظل الأزمة المالية، ومن أبرز الشخصيات اليهودية المشهورة نسيم شامة الذي أصبح مدير المالية بتونس سنة 1853 وأدخل العديد من أفراد أسرته وغيرهم من اليهود للعمل في قباضات اليهود، وأصبح في أقل من عشر سنوات صاحب ثروة كبيرة قدرت بـ 20 مليون فرنك،واستولى على عديد من الإحتكارات والضيعات في ظل حماية الوزير الأكبر مصطفى خزندار ثم غادر تونس دون محاسبة وبقي في ذمته 20 مليون فرنك، وكلّف خير الدين باشا الجنرال حسين لمتابعة قضيته ولم تنته القضية إلاّ سنة 1881 حيث وُجد حلّ توفيقي على يد القضاء الفرنسي استفاد منه الورثة الشرعيون،وظفرت الحكومة بـ 20 % من تركته[1].

–كان المجتمع مقسما إلى قسمين بدو وحضر أو سكان المدن والعربان، فسكان المدن كانوا يتمتعون بسلطة سياسية واقتصادية واحتكار للنفوذ الإداري والعسكري والقضائي،واحتكار للوظائف الدينية مما أفرز نوعا من الشعور بالتفوق الحضاري، هذه السمة البارزة التي أفرزها المجتمع هي التناقض بين نمط العيش بين مجتمع المدن والمجتمعات القبلية،والمجتمع القبلي يضم أكثر من ثلثي السكان وأغلبهم من البدو الرحل أو نصف مستقرين يتناحرون ويتحالفون حسب الظروف[2]، وكانت مهمّة الإشراف على السكان الرحل عسيرة بحكم ترحالهم الدائم وتنقلهم على طول البلاد من سهول مجردة إلى الحدود الليبية،وتواجد بها صفين متوازني القوى الباشية وشداد من جهة والحسينية ويوسف من جهة أخرى، كان الباي يعتمد عادة على صف الحسينية لقمع القبائل المتمردة، وانتداب قبائل المخزن والعلم والفرسان لمساندة السلطة ضد القبائل المتمردة في جباية الضرائب[3].

–الطرق الدينية: عرفت تونس ظاهرة الطرق الصوفية التي كانت تحظى بمكانة هامة في المجتمع التونسي ولدى السلطة الحاكمة العثمانية ودعمها ببناء الزوايا ومنحها أوقاف،ومن أبرزها القادرية التي كان لها نفوذ بالكاف والعاصمة والتي كان حمودة باشا أحد أتباعها،والطريقة الرحمانية التي كان من أتباعها قبيلة الفراشيش وماجر،والتيجانية التي شملت منطقة الجنوب الغربي لتونس والعاصمة والسنوسية بالجنوب والشابية بالجريد التونسي، وكان لشيوخ الطرق والزوايا تأثير كبير على النّاس ومثلوا قوة موازية لسلطان البايليك فكانوا يستعينون بها في

---

[1]. عن اليهود ودورهم المالي راجع: رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685 – 1857 ، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2008، ص 498 وما بعدها.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 32.

[3] . المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 16.

استتباب الأمن بين القبائل والأتباع[1]، والتحالف معها للإستفادة من شبكات للتأطير الإجتماعي والثقافي في عديد المناطق التونسية كما تكمن أهميتها في تبوئها وظيفة سياسية مكملة لسلطة الدولة.

– حدوث ثورات اجتماعية بسبب النظام الجبائي،منها ثورة الجنوب سنة 1840،وعمدون من 1840–1841، وخمير 1844، وأكبرها ثورة علي بن غذاهم في 1864 التي انطلقت من منطقة قبائل الوسط الغربي شاملة مختلف مناطق تونس، قامت ضد الضرائب المجحفة ونتيجة مضاعفة ضريبة الإعانة (المجبى 1864)، والتفت القبائل حول علي بن غذاهم الذي لقب بـ(باي الشعب) حيث تحرك المنتفضون وهاجموا أملاك مصطفى خزندار وقتلوا فرحات عامل الكاف وعمت الإنتفاضة البلاد، وصاحبها تخريب كبير،وكانت نتائجها وخيمة، فقد لوحظ فقدان التوازن بين الثوار في كل مناطق الأيالة، وانفراد كل مدينة بنزعتها الثورية، وتشكّل مجلس في كل من القيروان وصفاقس لإدارة مدّتها،وطرد عمال الباي من كل المدن، وكان ردّ فعل القصر اعتماد سياسة اللّين والتراجع عن قرار زيادة الضرائب، وتسميّة عمال من أهل البلاد على الأقاليم ، وإبطال العمل بدستور 1861 وإلغاء المحاكم المنتصبة سنة 1861، ولما دبّت بوادر التراخي والإنقسام أخذ الباي في مراسلة المشائخ والمدن،وتحركت آلة القمع واجتاحت مناطق الإنتفاضة ونكّلت بالمنتفضين مما أدّى بالثورة إلى الفشل بعد إلقاء القبض على زعيمها علي بن غذاهم ووفاته سنة 1867 [2].

– انتشار الأمراض والأوبئة مثل وباء الكوليرا سنة 1867 جراء ثورة علي بن غذاهم، وحمّى التعفن في بداية 1868 فمات أكثر من خمس التونسيين ،وبلغت نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي مثل القيروان، وأربعة أخماس في قبيلة الهمامة[3].

– انتشار الجفاف والقحط مما أدّى بالسكان إلى رهن العقارات للمرابين اليهود،وهجرة السكان ونزوحهم نحو مناطق آمنة، وانتشار البطالة في أوساط الحرفيين التونسيين بعد مزاحمة صناعة الشاشية في الأسواق التقليدية في كل من تركيا ومصر وبعض المدن الاوروبية .

رابعا–مواقف إصلاحية متأخرة: واجه البايليك إفلاسا كبيرا ورغم ذلك فقد حدث نهوض مؤقت في السبعينيات، وارتبط ذلك بنخبة صغيرة اطلعت على التجارب السياسية بأوروبا والعالم الإسلامي حاولت القيام بحركة إصلاحية عبر محاولات غير مستقرة لتصحيح الوضع السياسي حيث جاءت كرد فعل على الأوضاع التي عرفتها تونس والتأخر مقارنة بالدول الأوروبية التي عرف تطورات.

---

[1]. عن الطرق الصوفية راجع: التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بتونس 1881–1939،منشورات كلية الآداب، منوبة،تونس 1992، ص 31.

[2]. للتفاصيل عن الثورة راجع: جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم 1864، ترجمة:لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.

[3] .أحمد عبد السلام، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس،1986 ، ص18.

حيث قامت حركة تجديدية منذ حكم أحمد باي 1837- 1855هدفها إصلاح الجيش عن طريق إحداث فرق عسكرية جديدة والتركيز على الجيش النظامي من أبناء البلاد من الفرق المختلفة، وتنشيط الإقتصاد غير أنّ هذه الإصلاحات لم تكن لها نتائج على الوضع السياسي والإجتماعي ولم يكن لها تأثير كبير على نمط الحياة والمجتمع فبقيت حبيسة كتابات النخبة المتأثرة بالأفكار الأوروبية وما صدر عن البايات من إعلانات دستورية.

ومثلت المرجعية النظرية للإصلاح رؤية مستنيرة صاغها فريق من النخبة الحاكمة يتقدمهم خير الدين باشا وما ضمنه في كتابه " **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** "،وما أشار إليه ا بن أبي الضياف في مؤلفه "**اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان** " بخصوص التنظيمات السياسية الأوروبية حيث دافع عن تقييد الحكم بالقانون ومحاولته الجمع بين الآراء من المنقول والمعقول والتوفيق بين الثقافة الإسلامية وما وصل من نظريات معاصرة من الأجانب[1]،وبيرم الخامس [2] الذي كان من دعاة الاصلاح بما أبان عنه من ميل إلى الحرية وانتصاره لكل المستحدثات والإصلاحات بما فيها قانون عهد الأمان 1860م،وتنظيم الوزارات والإدارات وتعيين الأعضاء، ويمثل كتابه " **صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**" نموذجا يبرز فيه تأثره بالتطور الأروبي بما تناوله في رحلته نحو أوربا وماشاهده من تطور فيها فجاءت كتاباته تتناول موضوعات الإصلاح من خلال مؤلفاتهم داعين إلى الإقتباس النافع من أوروبا[3]، ولعل أكثر المشاريع الإصلاحية أثرا وتجيسما هو مشروع خير الدين باشا.

-مشروع خير الدين باشا[4]: دعا خير الدين باشا إلى إصلاح الحكم ونشر التعليم العصري ودعا إلى اقتباس النظم والتجارب السياسية الناجحة من أوروبا، وسنّ عهد الأمان في 09 سبتمبر 1857،و تولّى خير الدين الوزارة الكبرى سنة 1873 خلفا لمصطفى خزندار لمدة أربع سنوات قام فيها بتجسيد قسط كبير من أفكاره بخصوص إصلاح الحكم وتنظيم الإدارة وجعلها نزيهة ومنظمة عن طريق إحداث توافق بين مبدأ العدالة في جمع الضرائب،واعتبر الشريعة الإسلامية غير متنافية مع التحديث السياسي والإقتباس من الغرب،ويقول خير الدين في هذا الصدد : " ... كان من أهمّ الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الإتحاد في ترتيب تنظيمات مؤسسة على دعائم العدل والمشورة كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم على وجه يزرع حب الوطن

---

[1] . عبد السلام، المرجع السابق ،ص 161.

[2] .ينتمي الى العائلة البيرمية ولد في محرم سنة 1256 هـ/ مارس 1840 اجتمعت له له خدمة العلم والدين من طريق العلم وطريق الجهاد، عاش حوالي 49 سنة كان يسعى من خلالها إلى الإصلاح بمعية خير الدين باشا، توفي في 25 ربيع الثاني 1307هـ/ 18 ديسمبر 1889 ، للتفاصيل أنظر: عن ترجمته ينظر: بيرم الخامس، المصدر السابق،ص 5 وما بعدها .

[3] . المصدر نفسه، ص 10 وما بعدها .

[4] .خير الدين باشا من أصل شركسي ولد سنة 1822 نشأ باسطمنبول بأحد بيوت الباشوات اشتراه وأتى به الى تونس وعمره 17 سنة وتربى في قصر أحمد باي تقلد وظائف عسكرية عينه محمد باي سنة 1857 وزيرا للبحر،ورئيسا للمجلس الأعلى سنة 1861، عن الإصلاحات راجع: خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، ط1،مطبعة الدولة بحاضرة تونس ،1283هـ؛بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد الصادق باي ، ص 70.

في صدورهم "[1]،فألغى نظام الحملات لجمع الأموال بالإكراه ووضع قانون للخماسة،وقام بإصلاح التعليم الزيتوني وتأسيس المدرسة الصادقية[2]، ولم يعارض الإمتيازات الممنوحة للدول الأوروبية رغم أنّه كان متخوفا من تأثيراتها، فمنحهم استغلال الأراضي الفلاحية، كما كان يحاسب القصر على الأموال التي يصرفها وكان حريصا على تتبع القضايا حتى الحكم النهائي وعازم على أن لا يتغاضى عن السرقات، وتدخل عند الباي فيما يتعلق بالإختلالات في السياسة المالية التي كان وراءها مصطفى خزندار باستيلائه على ما لايقل عن ألفي رقعة من الديون التونسية والمطالبة بمحاكمته،وقد اتّهمه خصومه بموالاة فرنسا فأخرجوه من القصر سنة 1877 [3]وعوضوه بمصطفى بن إسماعيل فكانت إصلاحاته مؤقتة، وخلاصة القول أنّ خير الدين وأصحابه من رجال الإصلاح بتونس أدركوا أهم خصائص الإقتصاد الأوروبي معجبين بنشاطه، وربما استهوتهم مظاهر هذا النشاط فغلب على تصورهم ما يقترن به من الإحتياط لأخطار توسعية وإضرارها بالدول الضعيفة.

ويتضح من كل هذا أنّ تونس كانت في مثل هذه الظروف قابلة للإستعمار، فقد تأكدت المطامح الأوروبية بعدمؤتمر برلين 1878 واستفحلت بسبب التنافس الإيطالي الفرنسي ونجحت فرنسا في فرض سلطانها باختراقها الحدود وفرض معاهدة الحماية في 12 ماي 1881،التي نتج عنها فقدان تونس لسيادتها.

---

[1] . خير الدين التونسي ، المصدر السابق ،ص 25

[2] .نور الدين الدقي ، تونس من الأيالة إلى الجمهورية ، ص 61.

[3] . صلاح العقاد ، المغرب العربي ... ،ص 172.